

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٦٩

الأربعاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرن ناسون	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد خوروشيف
	إستونيا	السيد يورغنسن
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فيت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد غوترو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط؛ والسيدة مي فرسخ، مديرة وحدة التخطيط في مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان؛ والسيدة ميريديث روثبارت، الشريكة المؤسدة لمنظمة أمل/تكفا والرئيسة التنفيذية لها.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد وينسلاند.

السيد وينسلاند (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأمين العام، سأكرس هذه الإحاطة لعرض تقريره التاسع عشر عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يغطي الفترة من ١٢ حزيران/يونيه إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر.

يدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إسرائيل إلى "أن توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً".

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم تقديم أو إقرار أي خطط جديدة لإنشاء وحدات استيطانية جديدة أو إعلان مناقصات بشأنها.

وفي ٢ تموز/يوليه، غادرت نحو ٥٠ أسرة من أسر المستوطنين الإسرائيليين بؤرة إيفيتاتار الاستيطانية، وهي موقع غير قانوني بموجب القانون الإسرائيلي أيضاً، عقب اتفاق مع الحكومة الإسرائيلية على أن يستأنف الجيش الإسرائيلي وجوده في الموقع وأن يجري مسح للأراضي لتحديد وضع الأرض.

واستمرت أيضاً عمليات هدم ومصادرة مبان يملكها الفلسطينيون في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونظراً لعدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، والتي يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها تقريباً، هدمت السلطات الإسرائيلية ٣٠٢ مبنى أو صادرتها أو هدمها أصحابها لتجنب رسوم الهدم الإسرائيلية الباهظة. وأدت هذه الإجراءات إلى تشريد ٤٣٣ شخصاً بينهم ٢٥١ طفلاً و ١٠٢ من النساء.

وفي ٧ تموز/يوليه، هدمت السلطات الإسرائيلية نحو ٣٠ مبنى، بما في ذلك ١٧ مبنى قُدمت كمساعدات إنسانية في تجمع حمصة البقيعة البدوي بغور الأردن.

وفي ١٤ تموز/يوليه، صادرت السلطات الإسرائيلية ما لا يقل عن ٤٩ مبنى في تجمع رأس التين البدوي في محافظة رام الله. ونتيجة لذلك، تم تشريد ٨٤ شخصاً من بينهم ٥٣ طفلاً و ١٤ امرأة.

وفي ١١ آب/أغسطس، جمّدت محكمة الشؤون المحلية في القدس هدم عشرات المباني في حي البستان ببلدة سلوان حتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠٢٢، لحين الانتهاء من مناقشات التخطيط الجارية.

وفي ٢ آب/أغسطس، عقدت المحكمة العليا في إسرائيل جلسة للنظر في دعوى استئناف رفعتها أربع أسر فلسطينية تواجه الإخلاء القسري في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية. واقترح القضاة حلاً وسطاً لم يتم قبوله، ورفعت الجلسة من دون تحديد موعد للانعقاد من جديد. ويوجد حالياً نحو ٩٧٠ فلسطينياً يواجهون الإخلاء في القدس الشرقية.

يدعو القرار ٢٣١١ (٢٠١٦) إلى "اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستقزاز والتدمير".

ولأسف، استمر العنف اليومي. فقد قُتل ما مجموعه ٢٤ فلسطينياً، منهم امرأتان و ٥ أطفال، على يد قوات الأمن الإسرائيلية أثناء المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية وغيرها من الحوادث. وأصيب نحو ٨١٤ ٤ فلسطينياً بجراح، من بينهم ١٠ نساء و ٥٣٠

قرية النبي صالح. وذكرت قوات الأمن الإسرائيلية أن الصبي كان يرمي الحجارة.

وفي ٢٨ تموز/يوليه، قتل صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١١ عاماً في قرية بيت أمر بعد أن أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على السيارة التي كان يستقلها مع والده وإخوته. وفي اليوم التالي، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجلاً فلسطينياً وسط اشتباكات أثناء جنازة الصبي.

وفي ١٦ آب/أغسطس، قُتل أربعة فلسطينيين وجرح آخر في تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن الإسرائيلية خلال عملية تفتيش إسرائيلية في مخيم جنين للاجئين.

وفي ٢٤ آب/أغسطس، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاماً وقتلته في مخيم بلاطة للاجئين، شرق نابلس. ووفقاً لمسؤولين إسرائيليين، كان الصبي يتهاى لرمي حجر كبير على أفراد قوات الأمن الإسرائيلية من فوق سطح مبنى. بيد أن الشهود شككوا في رواية قوات الأمن الإسرائيلية.

وفي ٣١ آب/أغسطس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل فلسطيني يبلغ من العمر ٣٩ عاماً وقتلته في بيت أور، غرب رام الله، في ظروف غير واضحة. وأعلنت قوات الأمن الإسرائيلية أنها ستفتح تحقيقاً في واقعة القتل.

وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، وعقب دعوة من فتح وحماس، نُظمت مظاهرات مرتبطة بستة سجناء هاربين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة وغزة، وتصاعدت عدة منها إلى اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية، مما أسفر عن إصابة ١٨٣ فلسطينياً.

وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، قامت القوات الإسرائيلية بعملية تفتيش واعتقال استهدفت من قالت إسرائيل إنهم عناصر من حماس في عدة مواقع في الضفة الغربية. وقتل خمسة فلسطينيين، من بينهم صبي يبلغ من العمر ١٦ عاماً، وأصيب سبعة آخرون خلال تبادل لإطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين. كما أصيب اثنان من أفراد الأمن الإسرائيليين بجروح.

طفلاً. ومن بين هذه الإصابات، كانت هناك ٣٦٩ إصابة ناجمة عن استنشاق الغاز المسيل للدموع. وأصيب نحو ٢٠٥ أشخاص بالذخيرة الحية. وقتل فلسطينيون جندياً إسرائيلياً وجرح ٤١ إسرائيلياً، من بينهم سبع نساء وطفل، على أيدي فلسطينيين في اشتباكات وحوادث إلقاء للحجارة وقنابل المولوتوف وفي هجمات وغيرها من الحوادث.

وظلت قرية بيتا، في الضفة الغربية المحتلة، بقعة ساخنة، حيث غالباً ما تصاعدت المظاهرات ضد موقع إيفياتار الاستيطاني الإسرائيلي القريب منها إلى اشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية. ومنذ حزيران/يونيه، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على أربعة فلسطينيين، بينهم طفل واحد، فقتلهم وجرح ٣٥٣٠ آخرين خلال هذه الاشتباكات.

وفي ١٦ حزيران/يونيه وخلال احتجاجات في بيتا، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على صبي يبلغ من العمر ١٦ عاماً، وقد توفي لاحقاً متأثراً بجراحه. وخلال مظاهرة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، قُتل فلسطيني في تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن الإسرائيلية.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، توفي الناشط السياسي الفلسطيني نزار بنات إثر عملية اعتقال قامت بها قوات الأمن الفلسطينية في الخليل قيل إنه تعرض خلالها للضرب المبرح. وأثار مقتل بنات العديد من المظاهرات منذ أواخر حزيران/يونيه، مما أدى إلى اعتقال عشرات الأشخاص؛ وقد أطلق سراحهم جميعاً في وقت لاحق. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، عقدت محكمة عسكرية فلسطينية أول جلسة لها للنظر في دعوى مقامة على ضباط قوات الأمن الفلسطينية الـ ١٤ المتهمين فيما يتعلق بوفاة نزار بنات.

وفي ١٨ تموز/يوليه، أصيب ثلاثة إسرائيلييين، بينهم طفل عمره سنة واحدة، بالحجارة التي ألغها فلسطينيون بالقرب من باب دمشق في البلدة القديمة بالقدس.

وفي ٢٣ تموز/يوليه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عاماً، فأردته قتيلاً أثناء اشتباكات في

عديدة، فرضت قوات الأمن الفلسطينية قيوداً على حرية التعبير والتجمع على المتظاهرين واستخدمت القوة، بما في ذلك ضربهم بالهراوات وإطلاق الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية بشكل عشوائي. وأفادت النساء اللواتي شاركن في المظاهرات عن تعرضهن للتحرش الجنسي والتهديدات الجنسية على وسائل التواصل الاجتماعي بعد ذلك.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية اثنين من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان، أحدهما في رام الله والآخر في بيت لحم. كما داهمت قوات الأمن الإسرائيلية وفتشت ثلاث منظمات فلسطينية من منظمات المجتمع المدني في المنطقة ألف من الضفة الغربية المحتلة وأغلقت واحدة لمدة ستة أشهر لأسباب أمنية لم يكشف عنها.

ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الطرفين إلى الامتناع عن أعمال الاستقزاز والتحريض والخطاب التحريضي. واستمر بعض المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين في استخدام هذا الخطاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، طعن عضو إسرائيلي في الكنيسة في الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل، قائلاً "مطلبنا هو السيادة الكاملة ورفع العلم الإسرائيلي وطرد جميع عناصر الأوقاف التي تسعى إلى إلحاق الأذى بنا".

وفي ٢٠ حزيران/يونيه، قال مسؤول رفيع المستوى في حماس إن "لا حاجة إلى الكلمات أو الرسائل" لحل وضع القدس، وأن الحركة ستصل إلى القدس بمساعدة وإبل من مئات الصواريخ التي أطلقت على تل أبيب.

لقد كرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) دعوات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى اتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية في الميدان التي تعرض حل الدولتين للخطر. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أطلقت الأمم المتحدة برنامجاً للمساعدة النقدية لمساعدة ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ أسرة محتاجة في غزة. وتدعم دولة قطر هذا الجهد بمبلغ ٤٠ مليون دولار على مدى أربعة أشهر.

وفي غزة، أطلق مسلحون فلسطينيون خمسة صواريخ والعديد من البالونات الحارقة على إسرائيل، مما أسفر عن إصابة أربعة مدنيين، بينهم طفل واحد، أثناء ركضهم إلى الملجأ، وعن إشعال عشرات الحرائق. ورداً على ذلك، نفذت القوات الإسرائيلية ٥٥ غارة جوية على ما قالت إنها أهداف عسكرية في القطاع، مما أسفر عن أضرار ولكن دون وقوع إصابات.

وفي ٢١ آب/أغسطس في غزة، شارك آلاف الأشخاص في مظاهرة بالقرب من السياج الحدودي. وقام المئات بإلقاء الحجارة، ووفقاً لما أفادت به التقارير، أجهزة متفجرة مرتجلة على قوات الأمن الإسرائيلية، التي ردت بالذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع. وأصيب نحو ٤١ فلسطينياً بجروح، من بينهم ٢٤ طفلاً. وتوفي فلسطينيان، من بينهم صبي، متأثرين بجراحهما. وأصيب جندي إسرائيلي بجروح خطيرة وتوفي فيما بعد متأثراً بجراحه. وفي ٢٣ آب/أغسطس، شنت القوات الإسرائيلية ثمانية غارات جوية على ما قالت إسرائيل إنه أهداف عسكرية لحماس.

وفي جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، استمر العنف المتصل بالمستوطنين، بما في ذلك التقارير التي تفيد بأن مستوطنين مسلحين يشنون هجمات ضد الفلسطينيين، بالقرب من قوات الأمن الإسرائيلية. وفي ١٧ آب/أغسطس، تعرض صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاماً لهجوم في الجزء الشمالي من الضفة الغربية المحتلة، اختطفت خلاله مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين الصبي واعتدوا عليه بوحشية.

ووقع ما مجموعه ١٠٢ هجوم، أصاب فيها مستوطنون إسرائيليون أو مدنيون آخرون ٣٦ فلسطينياً أو ألحقوا أضراراً بالمتلكات، وفقاً لما أفادت به التقارير. وشن الفلسطينيون نحو ١٩٣ هجوماً على مستوطنين إسرائيليين ومدنيين آخرين في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف والقنابل الأنبوبية على مركبات مدنية، مما أسفر عن إصابة ٢٣ آخرين وإلحاق أضرار بالمتلكات.

وفي ٢١ آب/أغسطس، اعتقلت قوات الأمن الفلسطينية ٢٣ شخصاً في رام الله لمشاركتهم في مظاهرة مخطط لها. وفي مناسبات

١٥ ألف تصريح إضافي للعمال الفلسطينيين لدخول إسرائيل، إلى جانب ١٠٠٠ تصريح بناء إضافي للفلسطينيين في المنطقة جيم من الضفة الغربية.

وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أعلنت السلطة الفلسطينية أنها ستجري انتخابات محلية في ١١ كانون الأول/ديسمبر لجميع القرى والبلديات من الفئة جيم، وهي أصغر ٣٨٨ مجلسا من مجموع المجالس التي يبلغ عددها نحو ٤٥٠ مجلسا. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت السلطة الفلسطينية أن الانتخابات المحلية المتبقية ستجرى في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٢، بما في ذلك ١١ مجلسا محليا في غزة، في انتظار التوصل إلى اتفاق بشأنها في تلك المرحلة الثانية.

وفي ١٦ آب/أغسطس، افتتحت مدارس تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ فتاة وصبي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، تكافح الأونروا مرة أخرى للحصول على التمويل بغية القيام بعملها في الأشهر الأخيرة من هذا العام. وانقطاع خدمات الأونروا سيحرم مئات الآلاف من الفلسطينيين، لا سيما الشباب، في جميع أنحاء المنطقة من الحقوق الأساسية في حياة كريمة والتعليم والصحة والغذاء والسكن.

ودعا مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦) جميع الدول إلى التمييز، في تعاملاتها ذات الصلة، بين أرض دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولم تتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالقرار. كما دعا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) جميع الأطراف إلى مواصلة بذل جهود جماعية، ضمن جملة أمور، لبدء مفاوضات ذات مصداقية.

وفي ١٥ تموز/يوليه، عقد مبعوثو المجموعة الرباعية المعنية للشرق الأوسط اجتماعا افتراضيا لمناقشة آخر التطورات في الميدان واتفقوا على إبقاء هذه المسألة قيد نظرهم ورسم طريق للمضي قدما.

وفي ٢ أيلول/سبتمبر، اجتمع رؤساء مصر والأردن وفلسطين في القاهرة. وتعهد القادة الثلاثة جميعا بالعمل معا لاستئناف مفاوضات السلام، وفقا للشرعية الدولية، تحت رعاية المجموعة الرباعية.

وبالإضافة إلى ذلك، تم جمع نحو ٤٥ مليون دولار من المبلغ المطلوب وهو ٩٥ مليون دولار استجابة للدعاء الإنساني العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة، وتمت تعبئة مبلغ قدره ٥٥ مليون دولار لدعم الاستجابة الإنسانية على نطاق أوسع.

وفي غزة، خففت إسرائيل القيود المفروضة على إمكانية الوصول خلال التصعيد في أيار/مايو. وبالإضافة إلى المساعدة الإنسانية الرئيسية، تم تسهيل إمكانية وصول السلع والمواد التجارية تدريجيا فيما يتعلق بالمشاريع الدولية، بما في ذلك السماح بدخول نحو ٣ ٠٠٠ طن من حديد التسليح خارج نطاق آلية إعادة إعمار غزة، مع دخول ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ شاحنة إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ ذلك الحين، عاد دخول المواد والتجارة إلى مستويات ما قبل التصعيد. وعلاوة على ذلك، أعلنت إسرائيل في ١ أيلول/سبتمبر أنها ستزيد تصاريح دخول التجار ورجال الأعمال من ٢ ٠٠٠ إلى ٧ ٠٠٠، وستوسع منطقة صيد الأسماك في غزة من ١٢ إلى ١٥ ميلا بحريا، وستسمح بدخول المزيد من السلع والمعدات، وستزيد إمدادات المياه العذبة إلى غزة بمقدار ٥ ملايين متر مكعب سنويا.

واستمرت إسرائيل في خصم مبلغ من عائدات التخليص من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية يعادل ما تحسب إسرائيل أن السلطة الفلسطينية تدفعه لسجناء الأمن الفلسطينيين وأسر القتلى في سياق الهجمات. ولا تزال السلطة الفلسطينية تواجه أزمة مالية متنامية تؤثر تأثيرا شديدا على قدرتها على تغطية الحد الأدنى من النفقات، بما في ذلك المرتبات الحكومية والمدفوعات للأسر المعيشية المحتاجة.

وفي أعقاب اجتماع بين الرئيس عباس ووزير الدفاع غانتس في ٣٠ آب/أغسطس، وهو أول اجتماع من نوعه بين الجانبين منذ سنوات، قالت إسرائيل إنها ستقدم قرضا بقيمة ١٥٠ مليون دولار للسلطة الفلسطينية، يسدد من خلال اقتطاعات متناسبة من عائدات التخليص. كما أعلنت إسرائيل عن خطط لإصدار بطاقات هوية لآلاف الرعايا الأجانب غير الحاملين للوثائق في الضفة الغربية المحتلة ومنح

إن إطلاق الصواريخ العشوائية والأجهزة الحارقة باتجاه المراكز السكانية المدنية الإسرائيلية ينتهك القانون الدولي ويجب أن يتوقف.

وأود أن أؤكد مجدداً أن مصير مدنيين إسرائيليين اثنين ومصير جثتي جنديين من جيش الدفاع الإسرائيلي تحتجزهما حماس في غزة لا يزالان مصدر قلق إنساني هام. وأدعو حماس إلى تقديم معلومات عن وضعهم، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني. كما أنني ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء استمرار الممارسة الإسرائيلية المتمثلة في احتجاز جثث الفلسطينيين. وأدعو إسرائيل إلى إعادة الجثث المحتجزة إلى أسرهم، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

إن وفاة نزار بنات أثناء احتجازه لدى قوات الأمن الفلسطينية أمر غير مقبول. وأدعو السلطة الفلسطينية إلى كفالة التحقيق في وفاته وجميع الادعاءات باستخدام قوات الأمن الفلسطينية للقوة غير المتناسبة ضد المتظاهرين ومحاسبة المسؤولين عن ذلك. ويجب وقف جميع الاعتقالات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والنشطاء بتهمة تتعارض مع ممارستهم لحريات التعبير الأساسية.

وأرحب بمساهمة قطر السخية لدعم الأسر الضعيفة وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني المتردي في قطاع غزة. وستواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع السلطة الفلسطينية والشركاء، بما في ذلك مصر، من أجل توطيد وقف إطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية العاجلة، وتحقيق استقرار الحالة في غزة.

وفي حين دخلت مواد المساعدة الإنسانية إلى غزة بصورة أكثر انتظاماً، فإن إمكانية الوصول التي يمكن التنبؤ بها للمواد اللازمة لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً. وينبغي السماح بدخول جميع المواد اللازمة لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ والنداء العاجل في أيار/مايو ٢٠٢١ إلى غزة. ويجب على جميع الأطراف تيسير الوصول من دون عوائق إلى الإغاثة الإنسانية. كما يجب أن يكون موظفو المساعدة الإنسانية من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية قادرين على الدخول

وبالتزامن مع اليوم الدولي للسلام في ٢١ أيلول/سبتمبر، استضافت منظمات السلام الفلسطينية والإسرائيلية عدة مناسبات لتعزيز حل طويل الأجل للنزاع والتحذير من تكاليف الحفاظ على الوضع الراهن.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشاطر الأمين العام ملاحظاته بشأن تنفيذ أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وأكرر التأكيد على أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تقوض آفاق التوصل إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة. ويجب أن يصبح وقف المضي في خطط بناء وحدات سكنية في المستوطنات وطرح المناقصات الجديدة الخاصة بها الذي جرى الالتزام به خلال الفترة المشمولة بالتقرير وفقاً دائماً.

وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار أعمال هدم ومصادرة مباني تعود للفلسطينيين، من بينها مشاريع إنسانية ممولة دولياً. وأحث إسرائيل على وقف عمليات الهدم والإخلاء، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، والموافقة على الخطط التي من شأنها تمكين هذه المجتمعات من البناء بشكل قانوني وتلبية احتياجاتها الإنمائية.

ويساورني القلق إزاء استمرار الخسائر في الأرواح والإصابات الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشعر بجزع شديد لكون الأطفال لا يزالون ضحايا العنف. وأكرر التأكيد على أن قوات الأمن يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تستخدم القوة المميتة فقط عندما يكون ذلك أمراً لا مفر منه تماماً من أجل حماية الأرواح. وعلى السلطات المختصة إجراء تحقيقات وافية ومستقلة ومحيدة وسريعة في جميع حالات الاستخدام المفرط المحتمل للقوة ومحاسبة الجناة.

ويساورني قلق عميق إزاء استمرار العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، عليها التزام بكفالة سلامة السكان الفلسطينيين وأمنهم والتحقيق في هذه الهجمات. وأؤكد على وجوب محاسبة جميع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم بسرعة إلى العدالة.

ومن الأمور الحاسمة الأهمية أن غزة تحتاج إلى حلول سياسية تركز على العمل نحو النهوض بالوحدة بين الفلسطينيين، ورفع الإغلاقات المنهكة في غزة، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وفي نهاية المطاف، العودة إلى عملية سلام تنهي الاحتلال وتقضي إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين. إن الوحدة الفلسطينية أمر حاسم للنهوض بحل الدولتين. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تستمر جهود المصالحة بين الفلسطينيين بقيادة مصر. والأمم المتحدة تقف بثبات في دعمها لهذه الجهود. إن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وغزة سيكون خطوة حاسمة نحو الوحدة الفلسطينية، ويعطي شرعية متجددة للمؤسسات الوطنية، بما في ذلك برلمان وحكومة منتخبان ديمقراطيا في فلسطين. وأشجع السلطة الفلسطينية على استئناف العملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن.

ومما يشجعني أن العديد من الإسرائيليين والفلسطينيين ما زالوا ملتزمين بتحقيق حل الدولتين وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل على الرغم من التحديات الكبيرة. ويجب علينا نحن في المجتمع الدولي أن ندعم منظمات المجتمع المدني التي تواصل العمل بلا كلل لبناء الثقة والنهوض بأفاق السلام.

في الختام، وبينما أشعر بالتشجيع إزاء انخراط كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين مؤخرا، يجب أن نواصل جهودنا لمعالجة الحالة المقلقة على أرض الواقع، بما في ذلك عكس مسار الاتجاهات السلبية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وتحقيق استقرار الحالة الهشة في غزة. وعلينا الآن أن نحبي الجهود الرامية إلى إيجاد أفق سياسي مشروع ينهي الاحتلال بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية سعيا إلى تحقيق رؤية دولتين - إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وتتوافر لها مقومات البقاء وذات سيادة - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها، على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس عاصمة لكلتا الدولتين.

إلى غزة والخروج منها بصورة منتظمة. ويجب على حماس أن توقف الممارسات التي تعوق إيصال المساعدة الإنسانية البالغة الأهمية.

وقد أبرز تقييم أجرته مؤخرا هيئة الأمم المتحدة للمرأة لأثر الأعمال العدائية في أيار/مايو أهمية تلبية احتياجات النساء والأطفال في غزة من الحماية. وأشجع شركاء الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس.

وما زالت الموارد المالية للسلطة الفلسطينية تشكل مصدر قلق بالغ. وبالإضافة إلى الأثر الشديد للاحتلال على الاقتصاد، ينبغي للإسرائيليين والفلسطينيين أن يحلوا على وجه السرعة المأزق المتعلق بمدفوعات الأسرى والملفات المالية الأخرى. وقد بلغ نطاق إقراض القطاع المصرفي الخاص للسلطة الفلسطينية الآن حدوده القصوى. وأشجع المانحين على تقديم دعم عاجل للسلطة الفلسطينية.

وأرحب بالاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين والخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية لتخفيف الضغط الاقتصادي على السلطة الفلسطينية، وأشجع على زيادة توسيعها. وأشجع الطرفين على اتخاذ خطوات عاجلة ضرورية لتحقيق استقرار الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز المؤسسات الفلسطينية. كما أحث الطرفين على تنفيذ الاتفاقات القائمة. ويمكن للاجتماع المقبل للجنة الاتصال المخصصة أن يدرس كيفية معالجة الطرفين للمسائل المعلقة، بدعم من مجتمع المانحين والأمم المتحدة.

وأكرر امتنان الأمم المتحدة لجميع المانحين الذين يواصلون دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأحث الدول الأعضاء على الحفاظ على مستويات تمويل الميزانية البرنامجية للأونروا في السنوات الماضية، وعلى دفع الأموال مقدما قدر الإمكان لتجنب انقطاع الخدمات الأساسية والمعونة الإنسانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. ويجب أن توفر للوكالة الموارد الكافية للوفاء بالولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة. ويظل الاستثمار في الأونروا استثمارا لا غنى عنه في الاستقرار الإقليمي ودعم هدف السلام في الشرق الأوسط.

الواقعة على أراض فلسطينية خاصة بإعلان الأراضي مملوكة للدولة بمقتضى الأمر الواقع، على نحو ما جرى من محاولة إنشاء بؤرة إفياتار الاستيطانية في أيار/مايو بمحافظة نابلس. وفي وقت سابق من عام ٢٠٢١، تم أيضاً تعزيز خطط الترخيص لبورتين استيطانيتين أخريين: هفات يائير بمحافظة سلفيت ونغبه نحميا بمحافظة نابلس.

وكان عنف المستوطنين، الذي يدعمه الجيش الإسرائيلي بصورة فاعلة أو خفية، من بين التدابير الرئيسية التي استخدمها المستوطنون لبناء وصيانة المستوطنات والبؤر الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية. يتخذ هذا العنف شكل الاعتداء اللفظي والتخويف والاعتداء البدني الذي يصل حتى القتل، وتدمير الممتلكات وتسييج الأراضي، من بين تدابير أخرى. ووفقاً للبيانات التي جمعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تم توثيق ٤٤١ هجوماً من المستوطنين على الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢١، وهو ما يمثل زيادة بنحو ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع المتوسط الشهري لحوادث عنف المستوطنين في العام السابق.

إن تسهيل عملية توسيع المستوطنات هي سياسات إسرائيل التقييدية في تقسيم المناطق وتخطيطها، والتي تمنع الفلسطينيين فعلياً من الحصول على تصاريح البناء و/أو التمكن من دفع رسومها وتترك الغالبية العظمى من السكان عرضة لخطر الهدم، كما هو مبين في ٢٤١ قرية تم تصنيفها بالكامل على أنها المنطقة جيم، حيث تتلقى كل القرى البدوية تقريباً أوامر شاملة بالهدم وتفقر ثلث المنازل الفلسطينية على الأقل في القدس الشرقية إلى رخص البناء الصادرة عن إسرائيل. ومنذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لم تعمل إسرائيل إلا على تكثيف جهود الهدم والتجهيز تمهيداً لتوسيع المستوطنات. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ و آب/أغسطس ٢٠٢١، هُدم ٣ ٢٥٥ مبنى فلسطينياً مما أدى إلى تشريد ٦٢٢ ٥ امرأة ورجل وفتاة وصبي.

إن العواقب المالية والاجتماعية والنفسية المترتبة عن العيش في ترقب أو في أعقاب عملية هدم أو عمل عنيف من جانب إسرائيلي تنطوي

وأحث الإسرائيليون والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع مرة أخرى على اتخاذ خطوات عملية تمكن الطرفين من إعادة الانخراط على طريق السلام. وسأواصل المشاركة بنشاط في دفع تلك الجهود قدماً مع نظرائي في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والشركاء الإقليميين الرئيسيين، والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد وينسلاند على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة فرسخ.

السيدة فرسخ (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشهد أمام مجلس الأمن على التجاهر الصارخ للقانون الدولي من جانب دولة إسرائيل في توسعها الاستيطاني المستمر في الأراضي الفلسطينية، على حساب حق الفلسطينيين الفردي في السكن وحقوقهم الجماعي في تقرير المصير، من بين حقوق أخرى، مثل التمتع بالموارد الطبيعية والملكية الخاصة وحرية التنقل، وبأمنهم الشخصي مع ظهور عنف المستوطنين.

يبلغ عدد المستوطنين الآن نحو ٦٧٠ ٠٠٠ نسمة في ١٣٢ مستوطنة و ١٤٠ بؤرة استيطانية في المنطقة جيم و ١٣ كتلة استيطانية في القدس الشرقية، وهم يسيطرون على ما يقرب من ٤٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية - وهو مشروع يرقى إلى نقل سكان دولة إلى الأراضي المحتلة. ومنذ اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، شغل حوالي ٦٠ ٠٠٠ مستوطن إضافي الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إضافة ٤٣ بؤرة استيطانية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، كما هو مبين في المناقصات المنشورة لبناء ١٥ ٩٠٠ وحدة سكنية جديدة، وفقاً للبيانات التي نشرتها منظمة "السلام الآن".

وقد أعلن، منذ ذلك الحين، عن المزيد من الخطط في عام ٢٠٢١ تشمل ٩ ٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة أثاروت، جنوب رام الله، و ٣ ٤١٢ وحدة سكنية في المنطقة E-1، في محيط القدس، من بين أخرى. والأخطر من ذلك هي الخطط التي يجري وضعها لإضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية غير القانونية

وأشكر أيضاً أعضاء المجلس والمنسق الخاص على اهتمامهم ونظرهم في أفكار جديدة وأملهم في المستقبل.

أنا ميريديث روثبارت وأنا يهودية إسرائيلية، وصهيونية متدينة، أتحدث إلى مجلس الأمن من القدس. وأنا مشاركة في تأسيس منظمة أمل/تكفا والرئيسة التنفيذية لها، حيث يعمل شريكي الفلسطيني في التأسيس، بشير أبو بكر، وفريقنا مع قادة المنظمات غير الحكومية والمتبرعين لعمل الخير والخبراء الميدانيين لبناء القدرات في جهود بناء السلام الاستراتيجية والمستدامة والقابلة للتوسع. وأنا هنا لأطلع المجلس على رأيي من الميدان.

لقد سمعنا اليوم وخلال الأسابيع القليلة الماضية عن استمرار العنف بين شعبينا. ومن الواضح لجميع الذين يراقبون واقعنا السياسي أن المفاوضات على أعلى المستويات الدبلوماسية لن تسفر عن سلام جوهري في الوقت الراهن.

وإذا كنا نذكر، فإن اتفاقات أوسلو فشلت لأن الاتفاق جاء جراء عملية سرية بين زعماء النخبة، دون مشاركة نساء ولا زعماء دينيين ولا ممثلين عمّن يرغبون في تعطيل العملية بالعنف. ولم يكن أي من المجتمعين مستعداً أو مهياً لتقديم تنازلات. لذلك لا عجب أن اتفاقات أوسلو قد فشلت وأن خيبة الأمل من جانب الجمهور أدت إلى أعنف حقبة في تاريخ نزاعنا. فلنمتنع عن فعل ذلك مرة أخرى.

وتقريباً في نفس الوقت الذي وقعت فيه اتفاقات أوسلو، عندما كانت الهجمات العنيفة تحدث يوماً في أيرلندا الشمالية، قادت الولايات المتحدة إنشاء الصندوق الدولي لأجل أيرلندا. ويتشاطر كل من رئيس الوزراء بيرتي أهيرن وتوني بليز الرأي القائل بأن الصندوق بنى الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تم تأمين السلام عليها في نهاية المطاف بعد حوالي عقد من الزمان.

واليوم، طلب المنسق الخاص اتخاذ خطوات إيجابية لتحسين الحالة في الميدان. ونحن نعلم أن بناء السلام في المجتمع المدني ليس مجرد خطوة إيجابية؛ فهو ناجح، وهو شرط مسبق مطلوب للتوصل

على آثار بعيدة المدى على حياة الفلسطينيين، من فقدان الممتلكات أو عدم القدرة على الوصول إلى موارد كسب العيش وما يرتبط بذلك من آثار مالية إلى فقدان التماسك الاجتماعي وحرية التنقل والصدمة وما ينتج عنها من آثار على الصحة العقلية - على سبيل المثال الاكتئاب/القلق، وارتفاع معدلات الأفكار التوهمية والوسواسية والقهرية والذهانية والعنف المنزلي، وفي حالة الأطفال الانطواء وصعوبات الانتباه والجنوح والسلوك العنيف. ووفقاً لدراسة أجرتها منظمة إنقاذ الطفولة، فإن الاضطرار إلى التعامل مع الصدمات الناجمة عن هدم المنازل في بيئة من الصدمات الأسرية يؤدي إلى تهيمش الفرد حاجة نفسه إلى الرعاية. وهذا أمر إشكالي بشكل خاص بالنسبة للأطفال، الذين تزداد احتياجاتهم عندما يواجه آباؤهم احتياجاتهم الخاصة، وبالنسبة للنساء حيث أنهن مكلفات بالرعاية.

وعندما يشمل الهدم مدارس مؤقتة شيدت لخدمة مناطق أبعد وأكثر تهيمشاً، مثل التجمعات البدوية أو تلك المعزولة داخل منطقة التماس، فإن قدرة الفتيات على وجه الخصوص على مواصلة تعليمهن كثيراً ما تتعرض للتهديد. إن البديل عن العبور من وإلى نقاط التفتيش المدججة بالسلاح أو السير على طول ممرات المشاة المتعبة أو طرق المستوطنين للوصول إلى المدارس خارج تجمعاتهم السكانية المحلية، غالباً ما يدفع الأسر إلى التوقف عن تعليم أبنائهم خوفاً على سلامتهم. وقد أدت شواغل مماثلة إلى إعاقة مشاركة المرأة في التعليم العالي وفرص العمل.

إن الحقائق المستمرة في التطور في الميدان والتي أشرت إليها وتأثيرها الإنساني تشهد على تقويض إسرائيل المتعمد لحل الدولتين القابل للتطبيق ولأفاق السلام في المنطقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة فرسخ على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة روثبارت.

السيدة روثبارت (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتكم الطيبة وغير المعتادة لي للتحدث هنا أمام مجلس الأمن.

الشرق الأوسط، وهو أول محاولة حكومية واسعة النطاق لبناء السلام الإسرائيلي - الفلسطيني من الألف إلى الياء. إن تلك فرصة لشراكة متعددة الأطراف.

وأطلب إلى أعضاء مجلس الأمن أن يستلهموا جهود صنع السلام الأيرلندية والأمريكية وأن يلتزموا بالاستثمار في البنى التحتية اللازمة لتحقيق سلام حقيقي.

ساعدونا لبناء كيان دولي متعدد الأطراف مثل برنامج أثر السلام التابع للصندوق الدولي لأيرلندا؛ كيان مستقل لديه ما يلزم من الموارد والولاية لإقامة مشاريع رأسمالية، مثل معهد للسلام في القدس على غرار مركز سكاينوس في شرق بلفاست، أو مختبر للابتكار البرنامجي وبناء القدرات، والاستثمارات المؤثرة والمنح الصغيرة.

استثمروا في البنية التحتية التي يحتاجها السلام فعلاً، مثل الشراكة بين المراكز المجتمعية المتجاورة في القدس - الإسرائيلية والفلسطينية - التي تعمل معاً لترميم مراكز الرعاية الصحية المجتمعية ودعم رائدات الأعمال وجعل أحيائهن أكثر أماناً.

استثمروا في بناء شراكات اقتصادية من خلال منظمات مثل Tech2Peace والمؤسسات الناشئة الممثلة مناصفة، والتي تقوم بتدريس التكنولوجيا وريادة الأعمال للشباب الإسرائيلي والفلسطيني وتوجيههم لإنشاء شركات ناشئة تتناول المناخ والأمن الغذائي والمياه وغيرها من القضايا الحرجة.

استثمروا في برامج مثل Kids4Peace و "رواق المعلمين"، التي تمكن الشباب والتربويين ليس فقط من تعلم روايات بعضهم البعض، ولكن أيضاً النظر إلى أنفسهم باعتبارهم عوامل للتغيير. وهناك منظمات كثيرة أخرى كتلك لديها منهجيات وبرامج فاعلة، ولكنها ليست بعد واسعة النطاق. ويمكن أن يكون لديها ما يكفي من الدعم والقدرة والبنية التحتية.

وفي نصنا اليهودي القديم المعروف باسم بيركي أفوت، أو "أخلاقيات الآباء"، نقراً:

إلى اتفاق سلام عن طريق التفاوض، لا سيما في نزاع مستعصٍ. ونحن متأكدون من ذلك بسبب العديد من المبادرات التي ثبت نجاحها.

ونحن متأكدون من أن ذلك ينجح لأن ضابط شرطة فلسطينياً أنقذ حياة جندي مفقود من جيش الدفاع الإسرائيلي، ليس لأنه اضطر إلى ذلك بل بسبب تقديره للمتطوع الإسرائيلي من منظمة الطريق إلى الإنعاش الذي قاد السيارة لإيصال شقيق الضابط إلى المستشفى في الأسبوع السابق.

ونحن نعلم أن هذا العمل ينجح لأن الحاخام مايكل ملكيور والشيخ رائد بدر من مبادرة السلام الديني كانا الزعيمين الدينيين اللذين منعا انتفاضة ثالثة وسط أعمال عنف في جبل الهيكل. وهما اللذين أدارا المفاوضات التي أدت إلى حكومة الوحدة الوطنية التي تتكون من رئيس وزراء صهيوني متدين وأعضاء فلسطينيين في البرلمان من الحركة الإسلامية المحلية.

هؤلاء هم مفاوضو السلام الحقيقيون. ولطالما كان صديقي المقرب ومرشدي، القس غاري مايسون الذي ساعد في تحقيق السلام في أيرلندا الشمالية، يقول:

"لو أردتم السلام اليوم، لكان عليكم البدء في بنائه قبل عشرين عاماً خلت. وإذا كنتم لا ترغبون في العمل من أجل بناء السلام اليوم، فمن الأفضل ألا تشكوا إلي بعد ٢٠ عاماً من استمرار النزاع وتأثيره على أطفالكم".

لقد اتخذت الأمم المتحدة قراراً تلو الآخر، وهو جزء من جدول أعمال مجلس الأمن بوصفه مؤسسة عالمية. إنني أدرك ذلك ولكنني أطلب إلى المجلس، من أجل بناء السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أن ينظر في الاستثمار في سلام اجتماعي.

وليس من قبيل المصادفة أن الأيرلنديين هم من وجه إلي الدعوة للحضور إلى هنا اليوم، لأن الأيرلنديين لمسوا قوة بناء السلام في المجتمع المدني بصورة مباشرة. ولا بد لي أيضاً من أن أؤوه بحكومة الولايات المتحدة لإقرارها قانون نيتا لوي للشراكة من أجل السلام في

”ليس من واجبك أن تكمل العمل، ولكنك أيضا لا تملك الحرية للتوقف عنه“.

إننا نعلم أنه لكي تتجج مفاوضات السلام، يجب أن نجزئ الطبيعة المستعصية لنزاعنا إلى أجزاء يمكن التحكم فيها وأن نعالج كل جزء من تلك الأجزاء واحدا تلو الآخر. يجب أن نبني اعتقادا شائعا بأن السلام ممكن فعلا وأن لجميع الناس - الإسرائيليين والفلسطينيين - دورا أساسيا يضطلعون به ويتحملون المسؤولية في السعي لتحقيقه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة روثبارت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته، والشكر موصول للسيدة روثبارت والسيدة فرسخ على بيانيهما القويين. لقد أصغينا إليهما.

أعتقد أنه من الواضح أنه على الرغم من أن الظروف الراهنة صعبة ومثيرة للقلق، هناك خطوات يمكننا اتخاذها لتحسين حياة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني بطرق ملموسة وعملية الآن. يمكننا أن نقدم المساعدة اليوم، مع الحفاظ أيضا على إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين عندما يحين الوقت. ونقدر أنه، من بين الاحتياجات الملحة، يجب علينا حاليا أن نركز اهتمامنا ومواردنا على دعم سبل عيش الفئات الأضعف في غزة.

وتعرب الولايات المتحدة مرة أخرى عن شكرها لقطر على ما قدمته من مساعدات مالية للفلسطينيين في غزة. ونرحب ببداية صرف المنح، ونأمل أن يعمل هذا الدخل المستقر على مساعدة الأسر في تلبية احتياجاتها اليومية. ومن أجل تيسير التعافي، تدعو الولايات المتحدة إلى وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى غزة بشكل منظم ويمكن التنبؤ به ومستدام.

وحرصا على مصلحة سكان غزة والأمن الإقليمي، ينبغي أن تظل المعابر مفتوحة لعدد ساعات منتظمة أمام حركة المرور التجارية العادية والعبور السريع للسلع الإنسانية. ومن المهم أن تصل المواد اللازمة لجهود الإغاثة والتعافي إلى المناطق المتضررة. وقد سررنا بموافقة الحكومة الإسرائيلية على توفير مصادر إضافية للمياه لقطاع غزة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى تدفق المياه بانتظام داخل غزة، ونأمل أن نشهد استيراد أنابيب المياه للسماح بترميم شبكات المياه في غزة. ويجب على سلطات الأمر الواقع في غزة أن تمتنع عن التدخل في الأنشطة الإنسانية والمساعدات وعمليات التسليم وجهود إعادة الإعمار المدعومة دوليا. فهذه الجهود تدعم الفلسطينيين في غزة بشكل مباشر، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا.

وأشار المنسق الخاص إلى عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وقد تبرعت الولايات المتحدة بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار للأونروا هذا العام. وندعو الآخرين إلى التقدم والتبرع للمساعدة على معالجة النقص الوشيك في تمويل خدمات الأونروا الأساسية. إن الأونروا شريان حياة حيوي وتوفر خدمات التعليم لأكثر من ٥٣٠ ٠٠٠ طفل فلسطيني في جميع أنحاء المنطقة. وفي غياب الأونروا، لن يتمكن العديد من الأطفال من الالتحاق بالتعليم أو سيضطرون إلى الالتحاق بالمدارس التي تخضع لنفوذ الجماعات المتطرفة.

وفي الوقت نفسه، سنواصل حث الأونروا على إجراء تحسينات تشغيلية وإدارية لضمان أن تتمكن من إيصال المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين بكفاءة وبأقصى قدر من التأثير. وسنواصل العمل مع الأونروا لضمان التزامها بالتعهدات بتعزيز التسامح والاحترام والشفافية والمساءلة.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة أيضا بتوسيع دائرة السلام بين إسرائيل وجيرانها. في العام الماضي، شهدنا إسرائيل تفتح سفارتين لها في الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وعينت الإمارات العربية المتحدة والبحرين أول سفير لكل منهما لدى إسرائيل. واتفقت إسرائيل

والمغرب أيضا على رفع مستوى بعثتيهما إلى سفارتين كاملتين في وقت قصير.

والولايات المتحدة ملتزمة بتوسيع نطاق اتفاقات التطبيع هذه وتأمل أن تولد تلك الاتفاقات، التي هي في حد ذاتها هامة، زخما بين إسرائيل والفلسطينيين. وفي غضون ذلك، سنواصل تشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال والتصريحات الاستفزازية. فهذه الأعمال تصرف الانتباه عن إعادة الإعمار وتهدد إمكانية التوصل إلى حل الدولتين ومستقبل يعيش فيه الإسرائيليون والفلسطينيون متمتعين بقدر متساو من الحرية والكرامة والأمن والازدهار.

السيد الأدب (تونس): نشكر المنسق الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور وينسلاند، على عرضه ل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونجدد له دعمنا لجهوده وكافة موظفي منظمة الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة من أجل تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وتعزيز فرص السلام في الشرق الأوسط. كما استمعنا باهتمام لإحاطتي ممثلتي المجتمع المدني.

يتزامن عقد هذه الجلسة مع انطلاق أشغال الدورة ٧٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومرة أخرى أثبت العالم من خلال بيانات قاداته وكبار مسؤوليه مدى الإجماع الدولي حول ضرورة وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، على حدود سنة ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

مرة أخرى أيضا تتوجه وفود مختلف دول العالم بالطلب من مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لضمان تنفيذ قراراته ذات الصلة، وحث سلطات الاحتلال على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية.

وأمام هذا الإجماع الواسع للمجموعة الدولية، يبقى التساؤل قائما، متى سنشهد تحركا دوليا لكسر الجمود الذي تردت فيه عملية السلام، وتيسير عودة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم

وشامل للقضية الفلسطينية على أساس المرجعيات الدولية المتفق عليها وقرارات الأمم المتحدة؟

لا نزال على ثقة في قدرة المجموعة الدولية، بما في ذلك مجلس الأمن، والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والجوار الإقليمي، والجهات الفاعلة، على خلق آفاق حقيقة للتسوية، بما يمكن من تعزيز مقومات الاستقرار وصون والأمن والسلام في المنطقة. ونحن ندعم في هذا الإطار مقترح عقد مؤتمر دولي للسلام برعاية المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، في أقرب الآجال.

يقابل هذا الانسداد في أفق التوصل إلى تسوية النزاع وتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه المشروعة، إمعان سلطات الاحتلال في فرض سياسة الأمر الواقع عبر مواصلة المخططات الاستيطانية، ومحاولة تغيير الوضع الديمغرافي والتاريخي والقانوني لمدينة القدس، والمضني قدما في هدم البيوت وتشريد السكان المدنيين الفلسطينيين، والاستمرار في فرض الحصار الجائر على قطاع غزة.

وبقدر ما نعرب عن إدانتنا لاستمرار هذه الممارسات،

فإننا نهيب بالمجموعة الدولية، ولاسيما مجلس الأمن، تحمّل مسؤولياتها كاملة لحمل القوة القائمة بالاحتلال على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتوقف عن انتهاكاتها ومشاريعها الاستيطانية وعن أية أعمال أحادية من شأنها دفع الأوضاع نحو مزيد من التأزم والتعصيد، وتقويض أيّ فرص لتحقيق السلام وإعادة الاستقرار والأمن إلى المنطقة.

كما ندعو إلى الالتزام التام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونجدد أيضا التأكيد على ضرورة توفير الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين إزاء عنف المستوطنين وقوات الاحتلال واستخدامها المفرط للقوة، وندعو إلى متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية المدنيين الفلسطينيين دإط ٢٠/١٠.

إلى النهوض بحل الدولتين من خلال المفاوضات، فضلا عن عكس الاتجاهات السلبية في الميدان. كما يدعو إلى منع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وإلى امتناع الطرفين عن القيام بأعمال استفزازية واتخاذ تدابير أحادية الجانب.

وعلاوة على ذلك، يشدد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) على ضرورة تهيئة الظروف لإجراء مفاوضات السلام من أجل تحقيق حل الدولتين. وفي ذلك الصدد، نقدر الجهود الإقليمية والدولية، بما في ذلك تلك المبذولة تحت رعاية المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، لتخفيف حدة التوتر واستئناف تلك المفاوضات المباشرة. وقد أحطنا علما بجهود التواصل التي بذلت بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، فضلا عن الإعلانات التي أصدرتها إسرائيل لتخفيف حدة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية.

والقرض المقرر تقديمه إلى السلطة الفلسطينية بمبلغ ٥٠٠ مليون شيكل إسرائيلي جديد، وتصاريح البناء الإضافية لبناء منازل الفلسطينيين في المنطقة جيم، وزيادة عدد تصاريح العمل للفلسطينيين للسفر إلى إسرائيل للعمل، كلها خطوات في الاتجاه الصحيح. ونأمل في أن توفر تلك التدابير زخما لزيادة تعزيز العلاقات الاقتصادية والإدارية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وتولي الهند دائما اهتماما كبيرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني وتعزيز مؤسساته الوطنية. إن شراكتنا الإنمائية مع فلسطين موجهة نحو تحقيق تلك الأهداف. وحصول السلطة الفلسطينية على إيرادات مستقرة ومعززة شرط مسبق ضروري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء المؤسسات الفلسطينية. وفي ذلك الصدد، نؤيد إجراء حوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لحل المسائل العالقة المتصلة بتحويل الإيرادات الضريبية.

ومن شأن دخول مواد البناء بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها أن ييسر التعجيل بإعادة إعمار غزة. ومن المهم أيضا أن تدعم الجهات المانحة الدولية إعادة إعمار غزة من خلال السلطة الفلسطينية. وكذلك فإن بدء تحويل المساعدات النقدية إلى الأسر الفلسطينية التي تعيش

وإزاء الوضع الاقتصادي والإنساني المتردي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في قطاع غزة المحاصر، فإننا نشدد على أهمية تيسير وصول المساعدات الإنسانية دون معوقات، والامتناع عن عرقلة إعادة الإعمار. كما نتطلع إلى الرفع من مستوى الاستجابة الإنسانية في الأراضي المحتلة، وإلى ضمان التمويل المستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. كما نجدد التأكيد على أهمية مواصلة جهود المصالحة الفلسطينية. ونرحب أيضا بتجديد القيادة الفلسطينية حرصها على الذهاب إلى انتخابات عامة في فلسطين، بمجرد الموافقة على تنظيم الانتخابات في القدس الشرقية.

نجدد في الختام تأكيد دعمنا للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، ونعرب عن أملنا في أن تتضافر جهودنا جميعا وتتركز حول سبل التحرك بشكل عملي لوضع حد لهذه المأساة التي طال أمدها وإعادة الحقوق المسلوقة لأصحابها وإنفاذ القانون.

السيد غوترو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وأشكر أيضا مقدمتي الإحاطتين ممثلي المجتمع المدني على رؤاهما المتبصرة من الميدان.

وأود أن أبدأ بإعادة تأكيد التزام الهند الثابت بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وتؤيد الهند بقوة حلا متفاوضا عليه يقوم على وجود دولتين ويفضي إلى إقامة دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

وطالما دعت الهند باستمرار إلى إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين إسرائيل وفلسطين على أساس الإطار المتفق عليه دوليا لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في حل الدولتين. ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)

المقبل. ومن المؤكد أن تلك الانتخابات ستسهم في تعزيز مؤسسات الدولة الفلسطينية.

ونعرب عن استيائنا إزاء الحوادث التي تستهدف المنظمات الفلسطينية والمدافعين عن حقوق الإنسان، مما يحد من حريتهم في التعبير وتكوين الجمعيات. ونحث أيضا وكالات إنفاذ القانون الفلسطينية والإسرائيلية على حماية حقوق الإنسان للمجتمع المدني الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك، نشيد بالجهود المبذولة لتقديم المسؤولين عن وفاة الناشط نزار بنات إلى العدالة. كما تدين المكسيك إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة على إسرائيل من غزة، وكذلك استخدام إسرائيل غير المتناسب للقوة ضد المتظاهرين الفلسطينيين بالقرب من السياج الحدودي.

ونشدد على أهمية مواصلة توطيد وقف إطلاق النار في غزة، ولذلك نرحب بالاجتماع الذي عُقد مؤخرا بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس المصري. ونرحب أيضا بالإعلان عن مبادرات لإعادة الإعمار الاقتصادي لغزة، فضلا عن تخفيف بعض القيود المفروضة نتيجة للحصار، مما سيسمح بتوسيع منطقة صيد الأسماك، فضلا عن إدخال بعض مواد البناء. ونرحب بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة النقدية. ومع ذلك، يجب أن نكرر دعوتنا إلى الرفع الكامل للحصار المفروض على غزة.

وتشيد المكسيك بالالتزام الذي قطعه السلطة الفلسطينية ومصر والأردن خلال القمة الثلاثية المعقودة في بداية هذا الشهر بوضع رؤية لاستئناف المفاوضات السياسية، والعمل مع البلدان الشريكة من أجل إحياء عملية السلام، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتحت رعاية المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونرحب أيضا بالتعاون بين إسرائيل وفلسطين في الأغراض المدنية والأمنية. ونبرز بصفة خاصة القرض الذي قدمته إسرائيل للسلطة الفلسطينية بقيمة ١٥٠ مليون دولار.

وأكرر تأكيد دعم المكسيك لحل الدولتين، استنادا إلى أحكام تعالج الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل وتبني الأساس لإقامة دولة

في أوضاع هشة في غزة من خلال الأمم المتحدة هو تطور مهم، لأنه سيوفر الإغاثة التي تمس حاجة تلك الأسر إليها. ونقدر أيضا عمل الأمم المتحدة ووكالاتها في كفالة إيصال المعونة الحيوية إلى الفلسطينيين في غزة. وندعو إلى نقل المعونة وغيرها من المواد الأساسية إلى غزة في الوقت المناسب لتخفيف الأوضاع الإنسانية وتيسير إعادة الإعمار في وقت مبكر، وكذلك استخدام هذه المعونات بشكل سليم.

وتتيح الاتصالات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا فيما بين إسرائيل وفلسطين والدول الرئيسية في المنطقة فرصة لاستئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. وينبغي للمجلس والمجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، أن يغتنم هذه الفرصة من أجل بذل جهود متجددة لاستئناف المفاوضات، لأنها توفر أفضل منبر لحل جميع قضايا الوضع النهائي والتوصل إلى حل الدولتين. والهند على استعداد لدعم تلك الجهود.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

نرحب بمشاركة المنسق الخاص وينسلاند، وكذلك السيدة روثبارت والسيدة فرسخ، في هذه الجلسة.

ويعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء عدم إحراز التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. إن نقل المستوطنين والاستيلاء على الأراضي وهدم أكثر من ٦٧٠ مبنى وما يترتب على ذلك من تشريد للسكان الفلسطينيين كلها أمور تتعارض مع القانون الدولي وتشكل عقبة أمام أي مبادرة للسلام. ومن الأمثلة الإضافية الهجوم الذي وقع اليوم على المدنيين الفلسطينيين في جنوب الخليل.

وتدعو المكسيك، وفقا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إلى وضع حد للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك لأي أعمال تحد من حصول السكان الفلسطينيين على مياه الشرب المأمونة، مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني.

غير أن المكسيك ترحب بإعلان لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية مؤخرا أنها ستعظم انتخابات بلدية في كانون الأول/ديسمبر

استمرت إسرائيل لبعض الوقت في هدم منازل الفلسطينيين وطردهم وتوسيع المستوطنات. وكذلك اشتد العنف ضد المدنيين الفلسطينيين. وتحث الصين إسرائيل على التنفيذ المخلص لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى مسار حل الدولتين ومبادرة السلام العربية.

وقد أعرب الرئيس عباس في بيانه الذي أدلى به خلال المناقشة العامة المنتهية لنهاية الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/76/PV.12) عن استعداده للعمل على ترسيم الحدود وحل مسائل الوضع النهائي. وفي نهاية آب/أغسطس، شرعت فلسطين وإسرائيل أيضا في اتصالات رفيعة المستوى. ونأمل في أن تغتنم فلسطين وإسرائيل الفرصة لمواصلة بناء الزخم، وإعادة بناء الثقة المتبادلة تدريجيا، واختيار الدخول في محادثات سلام استراتيجية، واستئناف الحوار على قدم المساواة وفي أقرب وقت ممكن.

وفي الأسبوع الماضي، تبادل مجلس الأمن واللجنة الثلاثية لجامعة الدول العربية وجهات النظر بشكل متعمق بشأن الأوضاع في المنطقة، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وأيدت الصين تعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ونؤيد عقد مؤتمر سلام دولي بقيادة الأمم المتحدة، بمشاركة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومختلف الجهات صاحبة المصلحة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وندعو البلد الذي يتمتع بنفوذ كبير لدى الطرفين إلى اتخاذ موقف موضوعي ومحايد والامتناع عن تفضيل جانب على الآخر أو الكيل بمكيالين.

وخلال الأيام القليلة الماضية، في إطار المناقشة العامة للجمعية العامة، كانت القضية الفلسطينية من ضمن المسائل الإقليمية الساخنة التي تكرر ذكرها أكثر من غيرها. وأعربت الأغلبية العظمى من البلدان عن تأييدها للقضية العادلة للشعب الفلسطيني، الذي يناضل من أجل حقوقه الوطنية. كما تؤيد حل الدولتين وتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية، من خلال الحوار والتفاوض. وهذا موقف يعكس مشاعر المجتمع الدولي من أجل الإنصاف والعدالة الدولية.

والصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي في زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز السلام من خلال العمل المتواصل وبذل

فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء اقتصاديا وسياسيا، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقبل أن أختتم، يسرني أن أبلغ المجلس بأن المكسيك قدمت مساهمة إضافية إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لدعم عمليات الرعاية الصحية وتوفير الإمدادات الطبية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته. كما استمعت بعناية إلى الإحاطتين اللتين قدمتهما السيدة فرسخ والسيدة روثبارت.

وبعد أربعة أشهر من الجولة الأخيرة من النزاع في غزة، لا يزال الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة مضطربا. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية، ولا سيما إسرائيل، إلى ممارسة ضبط النفس ووقف الأعمال العدائية، بأثر فوري، لتجنب تصعيد الحالة. ونحن ندعم مصر وغيرها من دول المنطقة في جهودها لتحسين الوساطة وتعزيز الاستقرار وتخفيف حدة التوتر. ونشيد بقطر على تعاونها مع الأمم المتحدة في تقديم الإغاثة لشعب غزة، وندعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في عملها لتحسين الوضع الإنساني في فلسطين.

وقد دعا البيان الصحفي SC/14527، الصادر عن رئيس مجلس الأمن في أيار/مايو، إلى إعادة الإعمار والإنعاش في غزة. وتقع على عاتق إسرائيل مسؤولية فتح المعابر ذات الصلة في غزة، وإزالة العقبات التي تعترض دخول المساعدات الإنسانية ومواد إعادة الإعمار، ورفع الحصار المفروض على غزة بالكامل في أقرب وقت ممكن.

إن مسألة المستوطنات مسألة رئيسية لها أثر كبير على مفاوضات الوضع النهائي لفلسطين وعلى آفاق تحقيق حل الدولتين. وينص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بوضوح على أن الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تشكل انتهاكا للقانون الدولي. وقد

جهود لا تكل بغية المساعدة على تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وإنهاء الاضطرابات في الشرق الأوسط.

السيد خوروشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد

تور وينسلاند على إحاطته الحافلة بالمعلومات. وقد استمعنا بعناية إلى الإحاطتين اللتين قدمتهما السيدة مي فرسخ والسيدة ميريديث روثبارت.

إن عملية السلام المتعثرة في الشرق الأوسط، التي تزداد تعقيدا بسبب كون قضيتها الأساسية، وهي القضية الفلسطينية، لا تزال دون حل، تخلق بؤرة توتر دائمة في المنطقة. وفي أعقاب تصاعد العنف في أيار/مايو، فإن القضايا الملحة هي الحفاظ على وقف إطلاق النار، وتقديم المساعدة الإنسانية للضحايا الفلسطينيين، وإحياء عملية السلام. وتستمر الأعمال الانفرادية التي قد تتطوي على مخاطر - وهي نزع ملكية الفلسطينيين وهدم ممتلكاتهم، وبناء المستوطنات، والاعتقالات التعسفية، وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة، واستخدام العنف.

ونحث السلطات الإسرائيلية على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب من شأنها أن تخلق حالة لا رجعة عنها في الميدان. ومع ذلك فإننا ننقهم الحاجة إلى أخذ الشواغل الأمنية الطبيعية لإسرائيل في الاعتبار. وفي ذلك الصدد، نرى أن الأولوية الرئيسية هي تحقيق الاستقرار الدائم وامتناع الأطراف عن الأعمال الاستفزازية والأحادية الجانب. ومن المهم أيضا تهيئة الظروف لإحياء عملية السلام على أساس قانوني دولي معترف به على نطاق واسع، بما في ذلك حل الدولتين.

ومن المهم التأكيد على أن زعماء العالم قد طرحوا مواقف مماثلة خلال المناقشة العامة للجمعية العامة. ومن الجدير بالذكر أن الغالبية العظمى لجميع الذين ذكروا عملية التسوية في الشرق الأوسط أعربوا عن تأييدهم لحل الدولتين للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي وأكدوا أن نهج المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة لم تتغير.

ومن المؤسف أن مستويات التوتر في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تزال مرتفعة. وفي ذلك الصدد، نحث كلا الجانبين على ضبط النفس

ورفض الخطوات الأحادية الجانب والأعمال الاستفزازية. ونرى أن التحدي المباشر الرئيسي هو تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة لجميع المحتاجين وللضحايا في قطاع غزة.

وتدعو الحاجة أيضا إلى تكثيف الجهود لمساعدة السلطات الفلسطينية في التصدي للصعوبات الاجتماعية والاقتصادية. ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا تؤثر سلبا في ذلك المجال. ولا يمكن للفلسطينيين أن يتعاملوا مع ذلك بمفردهم. ونولي أهمية خاصة لتقديم المساعدة الإنسانية الشاملة للمحتاجين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة.

ونؤيد جهود المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونواصل العمل مع طرفي النزاع، وكذلك مع الأطراف الدولية المهتمة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، اجتمع وزير الخارجية الروسي لافروف في ٩ أيلول/سبتمبر مع وزير الخارجية الإسرائيلي الجديد، السيد لابيند.

ونعتقد أنه من أجل التغلب على الأزمة، من المهم إعادة المشكلة الفلسطينية إلى بؤرة اهتمام القيادة الإسرائيلية الجديدة، وكذلك إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية. ونرى أيضا أنه من المهم مواصلة بناء توافق دولي في الآراء بشأن إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية. وهناك دور هام في هذا الصدد تضطلع به المجموعة الرباعية، التي لا تزال الآلية الوحيدة المعترف بها دوليا لمساعدة عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية. كما نعزو أهمية كبيرة لجهود مصر الرامية إلى التغلب على الانقسام بين الفلسطينيين، وهو شرط مسبق لإحياء عملية السلام. ونرحب على وجه الخصوص بالقمة الأخيرة بين فلسطين والأردن ومصر، التي عُقدت في القاهرة. ويحدونا الأمل أن تكون خطوة هامة نحو تحسين نوعي للوضع الراهن الذي وصل إلى طريق مسدود.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص وينسلاند على آخر المستجدات التي قدمها. كما أشكر السيدة ميريديث روثبارت والسيدة مي فرسخ على ملاحظتهما القيمة.

٢٠٢١ زاد بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي، وذلك وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وزادت معدلات النزوح بواقع الضعف تقريبا. وهذا الاتجاه مقلق وغير مقبول.

كما أننا قلقون بشأن الوضع الأمني في الضفة الغربية، بما في ذلك ارتفاع عدد الاشتباكات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن الإسرائيلية. ويساورنا القلق بصفة خاصة لأن الأطفال ما زلوا يسقطون ضحايا للعنف. وينبغي عدم استهداف الأطفال أو تعريضهم للأذى أبداً. بل على العكس تماما: يجب أن تُوفّر لهم حماية خاصة. وأود أن أؤكد من جديد ضرورة ضمان حماية وأمن جميع المدنيين، لا سيما في هذا الوقت المضطرب في بداية موسم قطف الزيتون. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على تخفيف التصعيد والامتناع عن الأعمال والشعارات الرنانة التي توجج التوترات.

ونرحب بالتحسن الذي طرأ مؤخرا على الحوار بين إسرائيل والأردن، لا سيما بالنظر إلى الدور التاريخي للأردن بوصفه وصيا على الأماكن المقدسة في القدس ودوره في الحفاظ على الاستقرار في فلسطين.

ونأسف لإجراء الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة، الذي كان مقررا عقده في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وثمة حاجة ملحة إلى أن يجتمع الطرفان، وكذلك المانحون، بالحضور الشخصي للمشاركة هذه المناقشات الهامة. وأود أن أؤكد لمجلس الأمن التزامنا بإعادة عقد الاجتماع في أقرب وقت ممكن. ونأمل أن يتسنى ترتيب اجتماع في وقت لاحق من هذا الخريف.

أخيرا، أود أن أختتم بإعادة التأكيد على الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن الحل السياسي الواسع النطاق هو وحده الذي يمكن أن يحل المشاكل الأساسية للنزاع. ونكرر دعوتنا إلى حل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧ وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور وينسلاند على ملاحظاته وتوصياته خلال الفترة المشمولة بهذا

أود أن أبدأ بالترحيب باستئناف الحوار على نطاق أوسع بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وكان الاجتماع المباشر الذي عُقد في آب/أغسطس بين الرئيس عباس ووزير الدفاع غانتس خطوة أولى وحاسمة نحو تواصل أوسع نطاقا. ونشجع الطرفين على مواصلة توسيع نطاق هذا الحوار، بما في ذلك ليشمل المسائل السياسية.

وعلى سبيل المثال، ونظرا للحالة المالية غير المستقرة، ثمة حاجة ملحة للاتفاق على إدخال تعديلات على بروتوكول باريس لتحسين الحالة المالية الطويلة الأجل للسلطة الفلسطينية وقدرتها المؤسسية. إن فلسطين بحاجة إلى سلطة فلسطينية أقوى. والسلطة الفلسطينية القوية هي سلطة تعمل بشكل جيد وتخضع للمساءلة وتتمتع بالشرعية الديمقراطية في أوساط الشعب الفلسطيني.

كما تتلج صدورنا الحالة التي تبدو أكثر استقرارا في غزة. وتقديم مساعدات نقدية لعشرات الآلاف من الأسر الضعيفة في غزة في أعقاب مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمم المتحدة وقطر أمر مهم بشكل خاص. ومن المهم للغاية أن تستمر المساعدة في الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان وقف مستدام لإطلاق النار على المدى الطويل. ونرحب برفع إسرائيل للمزيد من القيود المفروضة على غزة. وتدعو النرويج حكام غزة بحكم الأمر الواقع إلى الحفاظ على الهدوء في الحالة وإلى العمل بما يحقق المصلحة العليا لسكان غزة وحماية المدنيين.

أظهرت الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص اليوم مرة أخرى الأثر السلبي للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي وهدم المنازل وعمليات الإخلاء وعنف المستوطنين. وبينما نلاحظ أنه لم يتم الإعلان عن أي وحدات سكنية جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء المشاريع قيد الإعداد.

ونؤكد مرة أخرى أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير قانونية بموجب القانون الدولي. فهي توجج العنف وتقوض آفاق قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وإيجاد حل قابل للتطبيق قائم على وجود دولتين. وتشعر النرويج بالقلق لأن عدد عمليات هدم المنازل في عام

وترحب كينيا بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة القطرية بهدف إعادة بناء غزة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة. كما أن النهوض بدور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتعزيز تمويلها سيساهمان بقدر كبير في التصدي لطائفة أوسع من التحديات الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبينما يجري توجيه التركيز المطلوب إلى غزة، يجب ألا يغيب عن بالنا التحديات الأمنية والاقتصادية في الضفة الغربية.

ويتعين تأكيد وتشجيع كل الجهود المبذولة في سبيل الدفع قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط على أرض الواقع من خلال الجهات الفاعلة المحلية والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين والشركاء الإقليميين الرئيسيين. وأود أن أشكر السيدة روثبارت على تذكيرها بأن النزاعات التي نتعامل معها اليوم نتاج لما تم القيام به قبل ٢٠ عاما، وبأن ما نحاول القيام به اليوم لا يستهدف مجرد الاستجابة للأزمة الحالية ولكن إرساء الأساس للسلام في غضون ٢٠ عاما.

وأشكرها على هذه البصيرة، التي أعتقد أنها يمكن أن ترشد مجلس الأمن في كثير من حالاته.

كما أنه يجب حماية المكاسب التي تحققت من أجل تعزيز المبادئ الأساسية للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهي تحقيق استقرار الحالة، وعكس الاتجاهات السلبية على أرض الواقع، وتهيئة الظروف لمفاوضات مباشرة ناجحة بشأن الوضع النهائي.

السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص وبنسلاند على إحاطته. وأشكر أيضا السيدة روثبارت والسيدة فرسخ على بيانتهما.

بعد مرور أكثر من أربعة أشهر على آخر جولة من أعمال العنف في غزة وحولها، لم تخف للأسف حدة التوترات والعنف بين الطرفين. إن إطلاق البالونات الحارقة باتجاه إسرائيل أمر غير مقبول. ومن حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، مع كفالة سلامة السكان المدنيين وحمايتهم. ومن الضروري أن يواصل الطرفان احترام وقف إطلاق النار وأن يبذلا قصارى جهدهما لتجنب المزيد من العنف.

التقرير. ونرحب أيضا بجميع الجهود البناءة على مستوى القاعدة الشعبية والتي ترمي إلى دفع عملية السلام قدما، بما في ذلك الملاحظات والرؤى التي تشاطرتها السيدة ميريديث روثبارت والسيدة مي فرسخ مع مجلس الأمن.

أؤكد من جديد إدانة كينيا لجميع أعمال العنف وغيرها من انتهاكات القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك الأعمال الإرهابية وجميع أعمال الاستفزاز والتحريض على العنف وعمليات الإخلاء والعقاب الجماعي وتدمير وهدم الهياكل الأساسية المدنية. غير أننا نلاحظ أنه لم يتم تقديم خطط لتوسيع الوحدات السكنية منذ حزيران/يونيه.

ولا تزال كينيا تدين بقوة إطلاق حماس والجهد الإسلامي الفلسطيني وجماعات مسلحة أخرى صواريخ من غزة مؤخرا. وتكرر مرة أخرى: إنه ما من قضية يمكن أن تبرر الاستهداف المتعمد للمدنيين وأن أعمال الإرهاب هذه يجب أن تتوقف. كما يجب التصدي لاستخدام الهياكل الأساسية المدنية لتخزين الأسلحة أو لأغراض التمويه أو كدروع بشرية.

وكما ذكرت كينيا من قبل، فإن التطبيق العملي للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وتنفيذه بالكامل سيتطلبان معالجة مسألة المستوطنات ووحدرة الأرض وإمكانية تحقيق حل الدولتين. ولا يزال إنشاء إسرائيل لمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، في انتهاك للقانون الدولي، يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق رؤية حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧.

كما أن الاتصالات التي جرت مؤخرا بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين كبار تمثل خطوات إيجابية هامة نحو إقامة تعاون في مجالي الأمن والسياسات الاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث على مواصلة تعزيز تدابير تخفيف القيود المفروضة على دخول السلع بين غزة وإسرائيل.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كما أفعل كل شهر، أكرر دعم فرنسا لحل الدولتين. فهذا هو الحل الوحيد المتسق مع القانون الدولي والمعايير المتفق عليها وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إنه الخيار الوحيد حتى الآن الذي يمكن أن يحقق سلاما عادلا ودائما في المنطقة، ويضمن أمن إسرائيل، الذي لن نتنازل عنه أبدا، ويلبي التطلعات المشروعة للفلسطينيين.

وفي هذا السياق، تشعر فرنسا بالقلق إزاء الاتجاهات السلبية المتزايدة على أرض الواقع، التي تعرض للخطر حل الدولتين. إن الزيادة القياسية في عمليات الهدم في عام ٢٠٢١ غير مقبولة. ولا يمكن لإصدار تصاريح البناء للفلسطينيين في المنطقة جيم أن يبرر توسيع المستوطنات، والذي يتعارض مع القانون الدولي. إننا ندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف توسيع المستوطنات وتجميد عمليات الهدم وتعليق إجراءات الإخلاء في القدس الشرقية بشكل دائم.

ولن نتعرف فرنسا بأي تغييرات في خطوط عام ١٩٦٧ باستثناء تلك التي يتفق عليها الطرفان. ونذكر بالتزام جميع الدول بالتميز في تعاملاتها بين أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧.

كما نشعر بالقلق إزاء استمرار زيادة العنف في الأراضي الفلسطينية. إن الأولوية هي، بطبيعة الحال، للحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة. ونحن ندين أي إطلاق للبالونات الحارقة أو الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. وفي الضفة الغربية والقدس الشرقية، تدعو فرنسا إسرائيل إلى استخدام القوة بحكمة، وفقا للقانون الإنساني الدولي. كما ندعو السلطة الفلسطينية إلى إلقاء الضوء الكامل على اغتيال نزار بنات وضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. إن المؤسسات الديمقراطية الفعالة والقائمة على احترام سيادة القانون تظل بالغة الأهمية لبناء دولة فلسطينية قادرة على البقاء.

إن استئناف الاتصالات بين الطرفين أمر مشجع ويجب أن يقترن بتنفيذ تدابير لبناء الثقة. وترحب فرنسا بالتدابير الأولى التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك السماح بإبصال البضائع إلى غزة. إننا ندعو إلى

كما أننا قلقون إزاء استمرار حوادث العنف في الضفة الغربية، بما في ذلك الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، التي أسفرت عن سقوط العديد من القتلى ومئات الجرحى خلال الأسابيع الماضية. ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف والتحرير والأعمال الاستنزائية.

إن هذه التطورات تؤكد مرة أخرى الحاجة إلى بذل جهود دولية وإقليمية لاستعادة الظروف اللازمة لإجراء مفاوضات مباشرة تهدف إلى إيجاد حل يقوم على وجود دولتين، وذلك استنادا إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، باعتباره السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام دائم.

إننا نرحب بأول اجتماع رفيع المستوى منذ سنوات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الذي عُقد في ٢٩ آب/أغسطس. فلقد كان ذلك الاجتماع خطوة هامة للثقة، والتي نأمل أن تمهد الطريق لحوار سياسي مستمر، فضلا عن مزيد من التعاون العملي بين الجانبين، مما سيعود بالنفع على الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

وتؤيد إستونيا بالكامل الجهود الدولية والإقليمية لإعادة الإعمار في غزة وتحسين الحالة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المزرية وغير المستدامة في قطاع غزة. نأمل أن تبدأ على الفور عملية إعادة الإعمار المخطط لها. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بالمقترحات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين.

ونضم صوتنا إلى الدعوات التي تطالب الطرفين بإظهار التزامهما بحل الدولتين من خلال اتخاذ خطوات ملموسة والامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب تقوضه. وما زلنا قلقين بشأن خطط إسرائيل لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، فضلا عن استمرار هدم الممتلكات الفلسطينية وعمليات الإخلاء منها. نحث إسرائيل على وقف هذه الأنشطة لأنها تتعارض مع القانون الدولي.

وأخيرا، أود أن أكرر قلقنا إزاء الاعتقالات الأخيرة للمتظاهرين الفلسطينيين فيما يتعلق بوفاة الناشط السياسي نزار بنات. وندعو السلطة الفلسطينية إلى ضمان حرية التعبير وحرية التجمع.

والاستقرار. وبينما ندرك الصعوبات التي يواجهها الجانبان، نحث جميع الأطراف على أن تكون منفتحة على إجراء مزيد من الحوار.

إن المملكة المتحدة تريد أن ترى تعاوناً أكبر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما في ذلك المبادرات الاقتصادية، للمساعدة في دعم انتعاش غزة وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتحسين حياة جميع الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. غير أن تلك المبادرات يجب أن تكون جزءاً من مسار سياسي. ويتعين على جميع الأطراف اتخاذ خطوات لتجنب تفاقم التوترات وتفاذي الخطاب غير المفيد. ويجب احترام الاتفاقات القائمة والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية ضارة.

وما زال يساورنا القلق إزاء التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المستمر، علاوة على هدم الممتلكات الفلسطينية وما ينجم عن ذلك من تشريد للأشخاص المحميين، وذلك مثل عمليات الهدم والإخلاء المحتملة في سلوان والولجة والشيخ جراح. ونحث إسرائيل على السماح بمزيد من السبل القانونية لأعمال البناء الفلسطينية. وكما ذكر سابقاً، فقد شهدنا اتجاهاً تصاعدياً مثيراً للقلق في عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الأمن الإسرائيلية بالذخيرة الحية طوال عام ٢٠٢١، ولا سيما حول بيتا، حيث قتل ثمانية فلسطينيين على يد جيش الدفاع الإسرائيلي منذ أيار/مايو.

إننا نحث جميع الأطراف على ضبط النفس. وينبغي أن تكون التحقيقات الإسرائيلية شفافة وشاملة. وحيثما يكون هناك استخدام مفرط للقوة، ينبغي محاسبة المسؤولين عن ذلك. وندين أي حوادث عنف يقوم بها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين والعاملين في مجال الإغاثة. ونعرب عن قلقنا بشكل خاص إزاء الهجوم المبلغ عنه على الفلسطيني طارق الزبيدي البالغ من العمر ١٥ عاماً في ١٧ آب/أغسطس. فلا بد من حماية المجتمعات من العنف والمضايقة. ويجب التحقيق في هذه الحوادث تحقيقاً كاملاً وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ونظل ندعو السلطة الفلسطينية إلى التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع ونحث على احترام

مواصلة هذه الجهود، وخاصة لتسهيل إعادة إعمار القطاع. ونرحب في هذا الصدد بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ونحن مستعدون أيضاً للعمل من أجل تنفيذ الأفكار التي أعرب عنها وزير الخارجية الإسرائيلي بشأن غزة. من المهم التركيز على المشاريع التي يمكن أن تحقق تحسناً كبيراً في حياة الشعب الفلسطيني. ويجب على السلطة الفلسطينية أن تقوم بدورها الكامل في ذلك. ونأمل أن يكون الاجتماع القادم للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين فرصة للمضي قدماً في ذلك الاتجاه.

إن فرنسا - إلى جانب شركائها الألمان والمصريين والأردنيين في إطار مجموعة عمان - مصممة على الاستمرار في جميع التدابير المتبادلة المحددة الرامية إلى استعادة الثقة بين الطرفين بغية استئناف المفاوضات.

إن تدابير بناء الثقة ضرورية، ولكنها لن تكون فعالة إلا إذا كانت جزءاً من عملية سياسية. فمن الملح أكثر من أي وقت مضى استعادة هذا المنظور. وفرنسا مستعدة للعمل لبلوغ تلك الغاية، بالاشتراك مع أعضاء المجلس.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشكر المنسق الخاص على إحاطته والتقرير الفصلي عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). كما أود أن أشكر مي فرسخ وميريديث روثبارت على ملاحظاتها وأفكارها وعملهما على أرض الواقع. أود أن أشيد بهما وبجميع أعضاء المجتمع المدني الذين يعملون على بناء السلام الاجتماعي وأسس السلام.

وترحب المملكة المتحدة بالانخراط الأخير بين الحكومة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية، بما في ذلك الاجتماعات التي عُقدت بين الرئيس الفلسطيني عباس ووزير الدفاع الإسرائيلي غانتس في ٢٩ آب/أغسطس. نحث على مواصلة التواصل المباشر وتدعو الطرفين إلى العمل معاً للتصدي للتهديدات الفورية والطويلة الأجل للسلام

بالوجود السلمي لدولة فلسطين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ مع الاعتراف الكامل بسيادتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار قمع الشعب الفلسطيني يقوض مطالبه المشروعة بالكرامة والمساواة وحقوق الإنسان.

وعلى صعيد إيجابي، نرحب بخطط إعادة إعمار غزة، التي ستبدأ في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة تتفاقم بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر منذ ١٤ عاما. ومرة أخرى، ندعو إسرائيل إلى رفع الحصار للسماح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ومواد البناء ومعدات البناء لإعادة إعمار غزة. وعلاوة على ذلك، ندين جميع التدابير العقابية المتخذة ضد الشعب الفلسطيني والتي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة.

ونشيد بالجهود الجارية التي تبذلها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، على الرغم من التحديات العديدة، في تقديم المساعدة الإنسانية لتخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين. إن الثقة في الحصول على دعم المجتمع الدولي للأونروا أمر بالغ الأهمية لقدرة الوكالة على النهوض بالتنمية البشرية وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا للاجئين الفلسطينيين.

في الختام، نكرر تحذير الرئيس عباس من أن تقويض حل الدولتين القائم على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة سيفتح الطريق أمام بدائل أخرى تفرضها الحالة على أرض الواقع على الفلسطينيين، نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين.

السيد دانغ (فبيت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور وينسلاند، على إحاطته الشاملة. وأرحب بحضور السيدة ميريديث روثبارت والسيدة مي فرسخ في هذه الجلسة وأشكرهما على بيانتهما.

أود أن أبدأ بالإعراب عن شعورنا بالقلق من تصاعد أعمال العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة مؤخرا. ففي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، نشعر بالجزع إزاء استمرار حوادث العنف،

حقوق الإنسان. إن الإصلاح ضروري لإعادة بناء الثقة مع الجمهور. وأعيد التأكيد على أن المملكة المتحدة تدين إدانة قاطعة هجمات حماس العشوائية على إسرائيل، بما في ذلك استخدام البالونات الحارقة. وندعو حماس والجماعات الإرهابية الأخرى إلى أن توقف بشكل دائم إطلاق الصواريخ على إسرائيل.

أخيرا، فيما يتعلق بغزة، رحبت المملكة المتحدة بخطاب وزير الخارجية الإسرائيلي لايب الذي قدم فيه مقترحات إيجابية بشأن السياسات لدعم التنمية الاقتصادية في غزة وتعزيز الأمن لإسرائيل. فلا بد من إيجاد حل طويل الأجل لغزة، ليس لإنهاء دائرة العنف فحسب، ولكن كذلك لإحراز تقدم نحو حل الدولتين - وهو حل تظل المملكة المتحدة ملتزمة به التزاما راسخا.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم القوية والمستتيرة.

إن الحالة الأمنية الخطيرة التي لا تزال مستمرة في دولة فلسطين تثير قلقا خاصا لدى سانت فنسنت وجزر غرينادين. وثمة حاجة أكثر إلحاحا لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وأراضي دولة فلسطين، فيما تواصل إسرائيل أنشطتها الاستيطانية المستمرة وهدم المباني الفلسطينية في الأرض المحتلة.

ولذلك، فإننا نعيد التأكيد هنا مرة أخرى اليوم على أن استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ويظل يشكل تهديدا كبيرا للسلام الدائم والشامل. ونهيب بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية وأن تقي بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وعلاوة على ذلك ندين، كما يُعزَز ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، جميع التدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وطابعها ومركزها.

وكما قلنا مرات عديدة، لا يمكن تحقيق الحرية والعدالة للشعب الفلسطيني إلا من خلال حل دائم قائم على وجود دولتين، يسمح

المنتظم إلى غزة والخروج منها، لا سيما للأغراض الإنسانية والطبية ولأغراض إعادة الإعمار، وفقاً للقانون الدولي الإنساني. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن الدعم الإنساني والاقتصادي الخارجي وحده لا يمكن أن يتصدى للتحديات التي تواجه القطاع. فقد بلغ معدل البطالة ٦٧ في المائة، بينما تجاوز معدل الفقر ٧٠ في المائة، ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على أكثر من ٦٨ في المائة من السكان.

ولذلك ندعو إسرائيل إلى رفع الحصار المفروض على غزة في أقرب وقت ممكن، لا لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية وحسب، بل أيضاً لضمان التنقل المنتظم من وإلى غزة لتحسين سبل عيش الفلسطينيين. كما ندعو الجهات المانحة الدولية إلى زيادة مستوى المساعدة والاستجابة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ودعم جهود الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

وقبل أن نختم بياننا، نود أن نؤكد من جديد دعمنا القوي للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ومستدامة للنزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بجميع المبادرات الرامية إلى الجمع بين الأطراف المعنية.

ونكرر التزامنا بتأييد حل الدولتين الذي يشمل إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧ وبالتسوية التفاوضية.

السيد أباري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السيد وينسلاند على إحاطته المفصلة عن الحالة في الشرق الأوسط. وأود أيضاً أن أشكر السيدة روثبارت والسيدة فرسخ على إسهاماتهما القيمة في مناقشاتنا. وأود أيضاً أن أنوه بحضور ممثل فلسطين بيننا اليوم.

وكالعادة، كانت الإحاطة التي قدمها السيد وينسلاند تصويراً للأهوال، إذ بين بالتفصيل انتهاكات متعددة لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك قتل الشباب، وكلها تتعارض بشكل خطير مع روح ونص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فإلى متى سيستمر ذلك؟

لا سيما الاشتباكات الأخيرة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين. إن عدد الضحايا منذ بداية عام ٢٠٢١ أعلى بخمس مرات من عام ٢٠٢٠، حيث قتل ٥٨ فلسطينياً وجرح أكثر من ١٣ ٠٠٠ آخرين.

ويمكن أن تؤدي الحوادث التي تقع في أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة والاشتباكات في مناطق غزة الحدودية إلى أعمال عدائية واسعة النطاق. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف وعن التحريض على الاستفزاز. ونحث السلطات الإسرائيلية على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني ووقف الاستخدام المفرط للقوة وهجمات المستوطنين وتطبيق التدابير اللازمة لحماية المدنيين، ولا سيما الأطفال.

ويظل يساورنا القلق إزاء استمرار سياسة الاستيطان التي تنتهجها السلطات الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن الإعلان عن النية في منح تصاريح بناء للفلسطينيين في المنطقة جيم علامة أولية ومشجعة، فإن الأنشطة الاستيطانية الجارية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لا تزال تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وندعو السلطات الإسرائيلية في ذلك الصدد إلى أن توقف جميع الأنشطة الاستيطانية وعمليات الهدم وإلى أن تعلق نهائياً الإجراءات الرامية إلى طرد الأسر الفلسطينية من سلوان والشيخ جراح في القدس الشرقية.

ويثلج صدورنا التواصل مؤخراً بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية والتعاون الأولي بين الجانبين. ونرحب بتعزيز التواصل بين المسؤولين من كلا الجانبين، الأمر الذي يمكن أن يسهم في تهيئة جو من الثقة بين الطرفين والتصدي للتحديات المشتركة في المجالات الإنسانية والصحية والمالية والاقتصادية. ونأمل أن يكون هذا الاتصال والتعاون مفيداً في تمهيد الطريق لإجراء حوارات ومفاوضات واسعة النطاق وذات مغزى. ونرحب بجميع الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الدولية لتيسير بناء ذلك الزخم.

وفيما يتعلق بالحالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية المتدهورة في غزة، لا يزال من الحيوي أن تكفل إسرائيل الوصول

الذين يغلب عليهم الشباب والذين قوضت حياتهم كلها آثار الاستعمار الإسرائيلي والحصار المطول. فمنذ عام ٢٠١٢، حذرت عدة تقارير للأمم المتحدة من أن قطاع غزة، وهو سجن حقيقي مفتوح، قد يصبح غير قابل للعيش بعد عام ٢٠٢٠ إذا لم ترفع إسرائيل عنه حصارها غير القانوني واللاإنساني.

توتطلب تلك التحديات استجابات عاجلة، بما في ذلك من خلال خطط إعادة الإعمار والإنعاش في غزة وحماية سكانها وبقائهم. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى إبداء المزيد من التعاطف والسخاء مع السكان الذين عانوا من ضغوط شديدة من خلال دعم تمويل عملية البناء في غزة، فضلاً عن دعم البرامج الحيوية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تضمن بقاء آلاف الأسر الفلسطينية.

ومن المهم بنفس القدر أن تمتثل إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، امتثالاً تاماً لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عن طريق ضمان رفاه السكان الخاضعين لسيطرتها وبقائهم، ولا سيما في مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة. وينبغي تشجيع ودعم آفاق إجراء الانتخابات في فلسطين.

وفي الختام، تعتقد النيجر أن العودة إلى احترام المعايير المتفق عليها دولياً واستئناف عملية السلام، بغية التوصل إلى حل بوجود دولتين تتمتعان بمقومات البقاء ولهما سيادة واستقلال، هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد تور وينسلاند، ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بدعم جميع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى حل ناجح للنزاع، الذي كان له أثر لا يمكن إنكاره على السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها وخارجها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أيرلندا.

إن إعلان إسرائيل عن خطة لإنعاش قطاع غزة، بما في ذلك إعادة بناء البنية التحتية، وكذلك الاجتماع بين وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية، مؤشرات إيجابية وينبغي الإشادة بها.

وفي هذه المرحلة، أود أن أبرز أن تلك المبادرات المحمودة، والتي يبدو أنها تبشر بتخفيف حدة التوتر وزيادة الثقة في العلاقات بين إسرائيل وفلسطين، يجب أن تتعزز وتزداد إلى أقصى حد من أجل الإسهام في استعادة السلام والتعايش السلمي بين هذين الشعبين اللذين تعرضا للعنف والخراب واليأس لفترة أطول مما ينبغي.

وبغية منح استئناف عملية السلام أفضل فرصة ممكنة للنجاح، تظل بعض المتطلبات ضرورية إن لم تكن حتمية.

أولاً وقبل كل شيء، يجب على إسرائيل أن تنتهي سياسة الاستعمار الجامح في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأن تلتزم باحترام المعايير الدولية، فضلاً عن احترام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تركز الحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع، أي حل الدولتين.

ثانياً، من المهم بنفس القدر أن يتوقف العنف من جانب غزة وأن تتوقف معه ردود إسرائيل غير المتناسبة التي لا تتجنب الأرواح البشرية ولا البنية التحتية الأساسية.

وأخيراً، يجب على المجتمع الدولي والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وأعضاء المجلس الذين لهم نفوذ على الأطراف، وكذلك الأطراف الفاعلة الإقليمية، أن يواصلوا العمل من أجل تحقيق التقارب بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فضلاً عن ضمان تحقيق حل الدولتين بأي ثمن. وعندئذ يمكننا أن نأمل في عودة السلام الذي نسعى إليه في الشرق الأوسط منذ ما يقرب من ٧٠ عاماً.

وفي سياق الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوتر بين إسرائيل وفلسطين، لا يزال رفع الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة وتحسين الحالة الإنسانية والظروف المعيشية العامة من الأولويات التي تتطلب اتخاذ إجراءات فاعلة. ولا يمكن المبالغة في القول إن مناخ التوتر في غزة يجسد الإحباط الشديد وبالغ اليأس لدى السكان

لا يزال ذلك مصدر قلق بالغ. ونؤكد مرة أخرى على أهمية الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، ولا سيما في الحرم الشريف/ جبل الهيكل.

ولكن واضح - فأعمال العنف، بما في ذلك الهجمات الصاروخية من غزة على إسرائيل، لا تزال تقوض الثقة بين الطرفين والثقة داخل مجتمعاتهما. وكل ذلك يجعل التوصل إلى تسوية سياسية أكثر صعوبة. وتدين أيرلندا جميع أعمال الإرهاب.

ويساورنا القلق إزاء تزايد العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتدين دون تحفظ حادث العنف الذي ارتكبه مستوطنون بالأمس في تلال الخليل الجنوبية، والذي أصيب فيه طفل صغير بجروح خطيرة. وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى محاسبة المسؤولين عنه ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب في جميع حوادث العنف من هذا القبيل. ونندد، على وجه الخصوص، بالأثر المدمر للاحتلال والعنف على الأطفال، على نحو ما سمعنا للتو من السيد وينسلاند.

ونذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتدعو حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى استخدام نفوذهما وسلطتهما للحد من التوترات، ومنع العنف، والمساهمة في حل القضايا القائمة منذ أمد طويل.

ومرة أخرى، نجدد دعوتنا لإسرائيل لإنهاء الحصار المفروض على غزة. ونرحب بقرار إسرائيل بالسماح بدخول المزيد من المواد الخاصة بإعادة الإعمار إلى غزة، وتوسيع منطقة الصيد، وإصدار المزيد من تصاريح العمل لسكان غزة. بيد أن هذا هو الحد الأدنى الذي نحتاج إلى رؤيته لمساعدة سكان غزة على طريق التعافي.

وعلى نحو ما نعلم جميعاً، لا تزال غزة بعيدة كل البعد عن النشاط الاقتصادي العادي، وستظل الحالة هناك تفرض تحديات، بما في ذلك تقادم الأزمة الإنسانية، إلى أن تتم معالجة القضايا الأساسية. وتكرر أيرلندا تأكيد رأيها بأنه يتعين على المجلس والمجموعة الرباعية والشركاء في المنطقة والمجتمع الدولي الالتزام بالقانون الدولي والبقاء منخرطين

أود أن أشكر المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته وأن أقدم بشكر خاص جداً للسيدة فرسخ والسيدة روثبارت. إنهما تبيان لنا العمل المحوري الذي تقوم به الشابات يوماً بعد يوم بوصفهن عوامل للتغيير. ويسرنا عظيم السرور أنهما معنا اليوم وقد استمعنا إلى آرائهما. وفي رأيي أن جيلهما وربما جنسهما هو الذي يحمل مفتاح مستقبل أكثر إشراقاً لكل من فلسطين وإسرائيل.

وأشكر السيدة فرسخ على بيان الأثر المستمر والمقلق للمستوطنات والمسائل ذات الصلة على السكان الفلسطينيين وهو ما كان له وقع في نفوسنا. وأشكر أيضاً السيدة روثبارت التي منح عملها في مجال بناء القدرات من أجل جهود السلام الاستراتيجية والمستدامة والقبلة للتطوير في الميدان لجمعينا هنا في المجلس رؤى مفيدة جداً، وفي حالتي منحني بعض الأمل.

ولا تزال أيرلندا ثابتة في رأيها بأن حل الدولتين يوفر أقوى فرصة للسلام المستدام. ونرحب بالاتصالات الجارية بين الأطراف وداخل المنطقة ولكنها ليست بديلاً عن المفاوضات المباشرة كجزء من عملية سياسية أوسع نطاقاً.

وقد استمعنا اليوم إلى إحاطة أخرى مثيرة لبالغ القلق من المنسق الخاص وينسلاند بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويذكرنا تقريره مرة أخرى بأن المستوطنات لا تزال تشكل عقبة رئيسية على طريق السلام. وأكرر إدانة أيرلندا الثابتة للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويساور أيرلندا بالغ القلق إزاء زيادة عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإخلائها والاستيلاء عليها. وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف هذه الأنشطة وتوفير التصاريح الكافية من أجل البناء القانوني في المجتمعات المحلية الفلسطينية وتنمية الأرض الفلسطينية.

وأود أن أؤكد بوضوح قلقنا الشديد إزاء الزيادة الأخيرة في عدد الأسر الفلسطينية المعرضة لخطر الطرد في الشيخ جراح وسلوان.

بشكل كامل في العمل على إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أرفع
لقد انقضى وقت ذلك منذ زمن طويل؛ ولا يسعنا ببساطة أن ننتظر. الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشاته بشأن الموضوع في
أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس. مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.